



## وثيقة معلومات المشروع / صحائف بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة

مرحلة التقييم المسبق للمشروع | تاريخ الإعداد/التحديث: 22-مارس/آذار-2018 | رقم التقرير: PIDISDSA23788



## معلومات أساسية

### أ. البيانات الأساسية للمشروع

الرقم التعريفي للمشروع (إن وجد):	اسم المشروع مشروع تدعيم أسس التعلّم	الرقم التعريفي للمشروع: P162297	البلد تونس
الرقم التعريفي للمشروع (إن وجد):	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين 22 مايو/أيار 2018	التاريخ التقديري للتقييم المسبق 26 مارس/أذار 2018	المنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
الرقم التعريفي للمشروع (إن وجد):	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ وزارة التربية	المقترض/المقترضون وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	أدوات التمويل تمويل مشروع استثماري

### الأهداف الإنمائية المقترحة

يهدف المشروع إلى تحسين أوضاع التعليم في الحضانات والمدارس الابتدائية الحكومية وزيادة الحصول على الخدمات التعليمية قبل سن الدراسة بالمدارس الحكومية في مناطق معينة.

### المكونات

تحسين مستوى التعليم قبل المدرسي نوعا وكما.  
تحسين ظروف التعليم في المدارس الابتدائية الحكومية  
تعزيز ممارسات الإدارة في قطاع التعليم

### التمويل (بملايين الدولارات)

المبلغ	مصدر التمويل
30.00	البلد المقترض
100.00	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
<b>130.00</b>	<b>التكلفة الكلية للمشروع</b>

فئة التقييم البيئي

ب- تقييم جزئي

القرار

قرارات أخرى (حسب الحاجة)

## ب. المقدمة والسياق العام

### السياق العام لتونس

1. مرت تونس بعملية انتقال سياسي كبيرة بعد ثورة 2011، لكن الركود الاقتصادي والبطالة والسخط تشكل كلها تحديات خطيرة أمام التنمية. أقرت تونس دستوراً جديداً في أوائل عام 2014، أعقبته انتخابات رئاسية وبرلمانية وتشكيل حكومة منتخبة ديمقراطياً في عام 2015. اكتسبت منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات الشباب، قدرة أكبر على التعبير عن الرأي وسعت جاهدة من أجل مكافحة الفساد وزيادة الشفافية والمساءلة في الخدمات العامة. ومع ذلك، بلغ متوسط النمو الاقتصادي 1.4% فقط سنوياً منذ الثورة (مقارنة بنسبة 4.4% سنوياً خلال السنوات الخمس التي سبقت اندلاع الثورة). وهذا النمو مدفوع بالدرجة الأولى بالقطاعين الزراعي والخدمي، بينما انكمش الناتج الصناعي والصناعات غير التحويلية. وقد أعاق التأخير في تنفيذ الإصلاحات، والحوادث الأمنية، والاضطرابات الاجتماعية، وعدم الاستقرار السياسي النمو. ورئيس الحكومة التونسية الحالي هو السابع في أقل من ست سنوات<sup>1</sup>.

2. وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في مستوى الفقر، فقد ازدادت الفوارق الجهوية وشكلت معظم أشكال التفاوتات في تونس. انخفض معدل انتشار الفقر في تونس إلى النصف بين عامي 2002 و 2010، من أكثر من 32% إلى 15%. ويعزى نحو 80% من الانخفاض في معدل الفقر في الفترة من 2005 إلى 2010 إلى النمو الاقتصادي، ونسبة أقل كثيراً هي حوالي 18% إلى إعادة توزيع العائدات. وبالرغم من انخفاض مؤشر جيني من 0.375 إلى 0.358 بين عامي 2000 و 2010، إلا أن التفاوت بين المناطق زاد بشكل كبير. فسرت عدم المساواة بين المناطق 62% من إجمالي عدم المساواة في تونس في عام 2010 مقارنة بنسبة 50% في عام 2000. ويتركز الفقراء في المناطق الغربية، التي تضم 70% من الفقراء فقراً مدقعاً. ويزيد معدل انتشار الفقر في المناطق الريفية الضعف تقريباً عنه في المناطق الحضرية.

3. في السنوات الأخيرة، عانى الشباب التونسيين المتعلمين من معدلات البطالة المتزايدة وانعدام الأمن الوظيفي. ورغم أن معظم العاطلين من العمال ذوي المهارات المنخفضة فإن خريجي الجامعات يعانون أعلى معدل بطالة: وبلغت نسبة العاطلين منهم في 2017 نحو 31.2%. وبلغت نسبة البطالة بين الخريجات الإناث 40.4%. كما أن معدلات البطالة أعلى بكثير في المناطق الداخلية عنها في المناطق الساحلية. تمثل وظائف القطاع العام 20% من العمالة في تونس وتشكل مرتبات القطاع العام 50% من الميزانية الوطنية. وقد أدى هذا النظام إلى عجز حكومي كبير، مما أدى إلى زيادة الدين العام من 41% إلى 71% من الناتج المحلي الإجمالي بين 2010 - 2017. من المتوقع أن تنمو فاتورة أجور القطاع العام التونسي من 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى أكثر من 15% في 2018<sup>2</sup>.

### السياق القطاعي والمؤسسي

4. نجحت تونس في معالجة قضايا الوصول إلى التعليم المدرسي، فقد وفرت التعليم الابتدائي للجميع وحققت التكافؤ بين الجنسين قبل أكثر من عقدين<sup>3</sup>. والتعليم الأساسي في تونس مجاني وإلزامي ويتألف من تسع سنوات من التعليم المدرسي مقسم على مرحلتين: مدرسة ابتدائية لمدة ست سنوات، ومدرسة إعدادية لمدة ثلاث سنوات. وفي نهاية السنوات التسع، ينتقل الطلاب إلى المدرسة الثانوية التي تضم أربع سنوات. يواصل 91% من 1.1 مليون طفل في المدارس الابتدائية تعليمهم الإعدادي. واللغة العربية هي اللغة الرسمية، ويبدأ تعليم الفرنسية في الصف الثالث والإنجليزية في الصف السادس. وفي نهاية المرحلة الثانوية، يجب على الطلاب اجتياز الامتحان الوطني للبيكالوريا لدخول الجامعات العامة. وفي عام 2015، كان هناك مليوناً وثلثمائة طفل مسجلين في نظام التعليم العام من مرحلة ما قبل التعليم المدرسي (السنة التحضيرية) في سن الخامسة إلى نهاية المرحلة الثانوية. و القطاع الخاص صغير لكنه ينمو، و 11% فقط من المدارس بشكل عام يديرها القطاع الخاص. في المرحلة الابتدائية، ارتفع عدد المدارس الخاصة منذ عام 2010، حيث ارتفع من 109 إلى 401 في عام 2016 (تمثل 8% من العدد الإجمالي للمدارس الابتدائية). والهيكل الإداري لوزارة التربية يسبب تداخل المهام وغموض في توزيع الأدوار والمسؤوليات. تم إنشاء العشرات من الإدارات العامة والإدارات المتخصصة والمراكز التابعة لوزارة التربية في العقدين الماضيين. أدت هذه الظاهرة إلى تفشي البيروقراطية وحدت من فاعلية التخطيط والتنفيذ والتقييم والابتكار.

5. لقد شهد التسجيل في مرحلة التعليم قبل المدرسي نمواً سريعاً غير متكافئ في العقد الماضي. وفي عام 2016، بلغ عدد الأطفال في هذه المرحلة (ويشمل ذلك دور الحضانة الخاصة ومدارس تعليم القرآن الكريم) 52238 طفلاً، ارتفاعاً من 23756 في عام 2005. وفي نفس العام، كان 87% من الأطفال في الصف الأول قد أكملوا عاماً دراسياً قبل المدرسة. والالتحاق بالمدارس

<sup>1</sup> 2017. تقرير آفاق الاقتصاد التونسي. قطاع الممارسات العالمية لإدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة، وقطاع الممارسات العالمية للفقر، البنك الدولي.

<sup>2</sup> البنك الدولي. 2015. نحو إستراتيجية للوظائف في تونس.

<sup>3</sup> البنك الدولي، قاعدة البيانات الشاملة لإحصاءات التعليم. البيانات خاصة بعام 2013.

الابتدائية شبه شامل للبنين والبنات، في حين يبلغ معدل الالتحاق بالتعليم الإعدادي والثانوي نحو 75%، وهو أعلى في الفتيات من الفتيان (84% مقارنة مع 76%).

6. وترسم مؤشرات التعليم الأخرى صورة متباينة عن حالة قطاع التعليم. وقد تراجعت معدلات الطلاب إلى المدرسين وأحجام الفصول في المدارس الابتدائية وهي في المتوسط ملائمة. وانخفض معدل الطلاب إلى المدرسين من 28 في عام 1990 إلى 17 في عام 2016. وأصبحت أحجام الفصول الدراسية أصغر أيضاً، من 30 طالباً في عام 1990 إلى 23 في عام 2016. وتمائل معدلات الطلاب إلى المدرسين وأحجام الفصول متوسطات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وخلال السنة الدراسية 2015-2016، بلغ معدل النجاح في المرحلة الابتدائية 86.7%، ومعدل الرسوب 12.2%، بينما كان معدل التسرب 1.1%. ويتغير الوضع في المرحلتين الإعدادية والثانوية، حيث يكون التسرب والرسوب قضايا أكثر أهمية. وبالنسبة للتعليم الثانوي، تزداد معدلات الرسوب إلى 20%، ويصل معدل التسرب إلى 13%، مما يؤثر بشكل غير متناسب على الطلاب الذكور.<sup>4</sup> تظهر الدراسات أن أهم العوامل المرتبطة بالتسرب هي عدم الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة وانخفاض مستوى تعليم الأيوين والدخل المنخفض، ويُعد المدرسة<sup>5</sup> والكفاءة الداخلية، التي يتم قياسها من خلال مقياس آخر لإعادة الصف، منخفضة: و43% من الطلاب التونسيين في سن الخامسة عشرة عادوا أحد الصفوف في وقت ما، وهو ثاني أعلى معدل رسوب في جميع البلدان المشاركة في البرنامج الدولي لتقييم الطلاب (2015) وثلاثة أضعاف المتوسط في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

7. وتجاوزت مخصصات التعليم في الميزانية متوسط تلك المخصصات في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمعايير الدولية وتستخدم معظمها لتغطية نفقات الرواتب. وفي عام 2016، زادت ميزانية التعليم بأكثر من 10% ومثلت 18% من الميزانية الوطنية و5% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الفترة بين عامي 2005 و 2016، شهدت ميزانية وزارة التربية نمواً بمعدل سنوي قدره 3.5%. وفي 2017، لم يخصص سوى 4% من ميزانية وزارة التربية للنفقات الرأسمالية، ومعظمها يتعلق بالبنية التحتية. ويذهب 93% من الميزانية الإجمالية لمرتبات المعلمين والموظفين والإداريين، وأقل من 3% للإنفاق على المستلزمات مثل تكاليف تشغيل المدارس والمواد التعليمية والتطوير المهني للمعلمين. وقد زادت ميزانية نفقات المرتبات بنسبة 54% بالقيمة الاسمية بين عامي 2012 و 2017، في حين انخفضت ميزانية الاستثمار 26%. ومن الممكن أن تعزى الزيادة في نفقات المرتبات إلى توظيف الآلاف من المدرسين والموظفين الإداريين بعد الثورة. وفي 2015، زاد متوسط راتب المعلم بنسبة 60% تقريباً؛ أما البدلات الأخرى (مثل تلك الخاصة بالعودة للمدارس والمناطق الريفية) فقد ارتفعت. وفيما يتعلق بالبرامج، فإن 34% فقط من ميزانية التعليم تذهب إلى التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي<sup>6</sup>، على الرغم من ارتفاع عائدات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. ويخصص الجزء الأكبر من الميزانية، وهو 62%، للتعليم الابتدائي والثانوي، بينما تذهب الأربعة في المئة المتبقية إلى خدمات الدعم العامة. وفي المتوسط، ارتفعت تكاليف الوحدات في جميع مستويات التعليم بنسبة 2.9% سنوياً منذ عام 2010، وقد نمت هذه التكاليف بمعدل أسرع في التعليم الثانوي (3.9%) مقارنة بالتعليم الابتدائي (2.5%).

8. ينتج النظام مستويات منخفضة من التعليم وفقاً للتقييمات الدولية والوطنية. وفي 2015، جاءت درجات البرنامج الدولي لتقييم الطلاب في العلوم والرياضيات والقراءة أقل من متوسط بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والترتيب المثني الخامس والسبعون لتونس أقل بكثير من الترتيب المثني الخامس والعشرين لمتوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في البرنامج الدولي لتقييم الطلاب، مما يجعل الطلاب التونسيين في الخامسة عشر من عمرهم أقل بثلاث سنوات دراسية عن متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (البنك الدولي 2017). وتحكي نتائج دراسة الاتجاهات في الرياضيات والعلوم لعام 2011 قصة مشابهة لنتائج التعليم في المدارس الابتدائية: 65% من تلاميذ الصف الرابع لا يصلون إلى أقل المستويات الدولية في الرياضيات والعلوم. من أصل 30% من طلاب الصف السادس الذين يختارون إجراء امتحان انتقائي للغاية للوصول إلى مدارس النخبة العامة للمرحلة الابتدائية، فإن 55% يسجلون صفراً في الرياضيات. فيما يتعلق بالمقاييس الوطنية لنتائج الطلاب في الصف 12 أو البكالوريا، فقد انخفض معدل النجاح في السنوات الخمس الأخيرة إذ نجح 43% فقط من الطلاب في 2015.<sup>7</sup> وهناك تباينات إقليمية واسعة في هذه النتائج -على سبيل المثال، كانت نسبة النجاح في صفاقس 67% في عام 2016، مقارنة مع 37% في القصرين. تشير تلك النتائج إلى الحاجة إلى تدخلات معينة في أكثر المناطق حرماناً.

9. وضعت الحكومة خططها الشاملة للإصلاحات المتوخاة في التعليم ما قبل الجامعي في الورقة البيضاء والخطة الخمسية. وتشمل البرامج ذات الأولوية المبينة في هذه الوثائق زيادة الوصول إلى التعليم قبل الابتدائي وتحسين نوعيته، وتعزيز برامج تعليم

4 جمهورية تونس. وزارة التعليم. التعليم في أرقام. السنة الدراسية 2016/2017.  
5 بن عباد موليحي، ريم، النقاش، سونيا. 2015. المدرسة والفقر يسيران جنباً إلى جنب. مذكرة السياسة الاقتصادية رقم 21. مكتب شمال أفريقيا للدراسات الاقتصادية.  
6 زعفرانة 2017.  
7 تتفوق الإناث على الذكور في البكالوريا في عام 2016، كان 63% من خريجي البكالوريا من الفتيات.



المدرسين وتدريبهم، وتحسين نظم تقييم التعلّم، ومراجعة وظائف ومهام الهيئات الحكومية المختلفة المختصة بالتعليم. حددت وزارة التربية بعض التحديات الكبرى التي تعوق تحسين نتائج التعلّم المرتبطة بالمشروع مثل: (أ) التباين في القدرة على الوصول إلى التعلّم قبل المدرسي وفرص التعلّم المبكر المحدودة للأطفال في سن الخامسة الذين يعيشون في المناطق المحرومة؛ (ب) وجود الآلاف من المعلمين غير المؤهلين الذين يتمتعون بمهارة تربوية محدودة ومعرفة ضعيفة بالمحتوى؛ (ج) عدم وجود قيادة مدرسية ودور محدود لمديري المدارس؛ (د) الافتقار إلى بيانات قياسية وموثوقة وقابلة للمقارنة بشأن ما يتعلمه الطلاب في المدارس الابتدائية؛ (هـ) عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات، وتداخل المهام في توزيع المهام الإدارية بين الإدارات؛ (و) الميزانية المحدودة المخصصة للنفقات الرأسمالية التي تشتت الحاجة إليها في كل من البنية الأساسية وبرامج التطوير المهني للمعلمين. توضح الفقرات التالية كيف سيعالج المشروع الأولويات والتحديات في التعلّم قبل المدرسي والتعلّم الابتدائي المبين في استراتيجية وزارة التربية.

10. ويتعلق التحدي الأول بالعرض المحدود للفصول الدراسية لمرحلة ما قبل المدرسة في المناطق المتخلفة عن الركب<sup>8</sup>، الذي كان بمثابة عائق أمام الحد من عدم المساواة في النتائج التعليمية. تظهر الأدلة العالمية كيف يساهم التعلّم الجيد في مرحلة ما قبل المدرسة في الاستعداد الدراسي والتحصيل الأكاديمي في وقت لاحق من خلال تطوير مجموعة من المهارات، مثل مهارات القراءة والرياضيات، والتركيز، والمجهود، والمبادرة، والسلوك<sup>9</sup>. وعلاوة على ذلك، تشير الدراسات إلى أن الأطفال الذين يدخلون مرحلة ما قبل المدرسة أقل عرضة للرسوب أو التسرب من التعلّم. تؤكد بيانات مسح المجموعات متعددة المؤشرات لليونسيف وجود فجوات اجتماعية واقتصادية في التحصيل المعرفي قبل البداية الرسمية للتعلّم المدرسي.

11. حققت وزارة التربية تقدماً ملحوظاً نحو تعميم تطبيق سنة دراسية واحدة للأطفال قبل المدرسة، وهي غير الزامية ولا مجانية في الوقت الحالي. لقد ضاعفت وزارة التربية تقريباً أعداد الفصول الدراسية لمرحلة ما قبل المدرسة في العقد الماضي، من 1256 (28% من المدارس) في عام 2005 إلى 2194 (48% من المدارس) في عام 2016. وسرعان ما تحول العديد من دور المعلمين القديمة والخالية إلى مدارس تمهيدية، ولكن دون تلبية المعايير المطلوبة للتصميم والمساحة المطلوبة لكل طفل. وعلى الرغم من أن الطلب على المدارس التمهيدية أخذ في الارتفاع باطراد، كان المعروض في أكثر المناطق حرماناً محدوداً، ويتفاوت معدل الالتحاق بالتعلّم قبل المدرسي على نطاق واسع في جميع المناطق. وفي المتوسط، استناداً لـ 81.2% من تلاميذ الصف الأول من التعلّم قبل المدرسي، ولكن هذا يخفي أوجه تفاوت واسعة بين المناطق. وفي تونس، تلقى حوالي 96% من تلاميذ الصف الأول قدرًا من التعلّم ما قبل المدرسي، في حين بلغ هذا المعدل في القصرين والقبور 44% و 55% على التوالي. وعلى الصعيد الوطني في عام 2017، بدأ 34000 طفل المدرسة دون أي خبرة في مرحلة ما قبل المدرسة (أي ما يعادل 18.8% من 180000 تلميذ في الصف الأول).

12. وتتوافر معلومات محدودة عن جودة المدارس التمهيدية، وهو أمر ضروري للتأثير الإيجابي على استعداد الأطفال للالتحاق بالصف الأول. في الوقت الذي زادت فيه وزارة التربية بسرعة من الوصول إلى المدارس التمهيدية العامة، لم تتمكن من إعداد معلمي رياض الأطفال بشكل كافٍ. والمعلمون الحاليون في مرحلة ما قبل المدرسة هم في العادة مدرسون سابقون في المدارس الابتدائية في نهاية حياتهم المهنية تلقوا تدريباً محدوداً للغاية. ويعملون تحت إشراف مديري ومفتشي المدارس الابتدائية الذين لم تتوفر لهم أيضاً فرص تعلم تتعلق بالتعلّم قبل المدرسي. ولا توجد برامج لتدريب المعلمين في مرحلة ما قبل المدرسة سواء في بداية عملهم أو خلال الخدمة. وعلى الرغم من وجود بعض المعايير الوطنية لمرحلة ما قبل المدرسة، فإن وزارة التربية حالياً لديها قدرة ضئيلة على ضمان امتثال الفصول الدراسية لمرحلة ما قبل المدرسة لهذه المعايير. تحظى جودة التعلّم في مرحلة ما قبل المدرسة في تونس بعدد من نقاط القوة، بما في ذلك حجم الفصول الملائم، والمواد التعليمية، والمعلمين المخلصين، والدمج العادل للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. ومع ذلك، تحتاج جوانب رئيسية أخرى إلى التحسين: الأهداف التعليمية غير محددة أو معرفة بوضوح؛ والأساليب التعليمية تتركز في معظمها على المعلم وتتطلب التكرار الجماعي؛ والمساحة المادية ليست مرنة بما فيه الكفاية لمجموعة من الأنشطة التنموية؛ ويمكن أن يقتصر نطاق الأدوات التعليمية على المطبوعات المصورة والأقلام<sup>10</sup>. وقد ساندت اليونسيف بدعم من الاتحاد الأوروبي وزارة التربية في إعداد إطار للمناهج الجديدة والمعايير لمعلمي مرحلة ما قبل التعلّم المدرسي. في 2018، سيشترك جميع معلمي رياض الأطفال (2500) في برنامج للتطوير المهني لمدة خمسة أيام لتدريبهم على المنهج الجديد.

<sup>8</sup> تُعرّف الجهات المتخلفة عن الركب باستخدام مؤشر للتنمية الجهوية يتضمن 18 متغيّراً على مستوى الولايات. ويُؤخذ متوسط بسيط بناءً على هذه المتغيّرات الثمانية عشر، ويُوضع حد فاصل حيث تُعتبر الولاية الذي تقل عنه من الجهات المتأخرة. وتشمل المتغيّرات مستويات التعلّم، ومعدل البطالة، والنسبة المئوية للأسر المتصلة بشبكة المياه، ومعدل وفيات الأطفال، والفوارق بين الجنسين، وغيرها. ووفقاً لمؤشرات التنمية الحديثة، تُعتبر الولايات التالية من الجهات المتأخرة: زغوان، وقلي، وقابس، والمهديّة، ومدنين، وقفصة، وباجة، وتطاوين، والكاف، وسيدي بوزيد، وسليمان، والقبور، والقصرين، وجندوبة (إطار عمل الشراكة مع تونس 2016-2020) لتقرير جمهورية تونس رقم 104123).

<sup>9</sup> في تونس، أظهرت دراسة حديثة أجرتها وزارة التربية والتعلّم واليونسيف أن تلاميذ الصف الأول الذين التحقوا برياض أطفال جيدة المستوى يكون أداءهم أفضل في اللغة والرياضيات ممن لم يلتحقوا برياض الأطفال (بعد ضبط عامل الخلفية الاجتماعية والاقتصادية).

<sup>10</sup> بوسون مت، بيرجر إم، بيرجر مي، بيسون إل 2016. من أجل تماسك السياسة التعليمية في مرحلة رياض الأطفال: حالة التعلّم قبل المدرسي في تونس



13. **يتمثل التحدي الثاني في تدفق المعلمين غير المؤهلين في السنوات الأخيرة، مما يشكل قيوداً خطيراً على التعليم.** وبعد الثورة، تم توظيف نحو 20 ألف معلم غير مؤهلين على أساس عمر المرشح وسنوات البطالة كجزء من جهود الحكومة للحفاظ على النظام الاجتماعي. وكانت الأنشطة العلاجية التي قدمها المفتشون غير كافية لرفع كفاءة المعلمين الجدد. وبالإضافة إلى ذلك، نجحت نقابات معلمي المرحلة الابتدائية في التفاوض على خفض وقت عمل المدرس من 20-25 ساعة في الأسبوع إلى 15-18 ساعة. وللتعويض عن النقص المفاجئ في عدد ساعات التدريس، تم توظيف الآلاف من المعلمين المتقاعدين (ربما ما يصل إلى 17 ألف مدرس، ولكن تم بالفعل توفير عدة آلاف ليصبحوا موظفين في جهاز الخدمة المدنية). ورغم أن معظم معلمي المدارس الابتدائية المعيّنين حديثاً و/أو المتقاعدين حاصلون على شهادات جامعية، فإنهم لم يكونوا مستعدين لمهنتهم، وكان الوصول إلى التطوير المهني المستمر محدوداً جداً. وفي السنوات الأخيرة، تم ترقية المعلمين بطريقة تلقائية على أساس سنوات الخدمة. وفي إطار اتفاق موقع مع النقابات، وافقت وزارة التربية على تقنين أوضاع معظم المدرسين المتقاعدين تدريجياً دون الحاجة لأي شهادة. ومن المتوقع إعادة تطبيق ممارسة الترقيات التي تستند على الأداء، أو "مذكرة التعليم" في عام 2019. ويعد تحسين مهارات هؤلاء المعلمين المتقاعدين، وتحسين نظام التطوير المهني بشكل عام، من الأولويات العاجلة.

14. **والتطوير المهني للمدرس نمطي، وعفا عليه الزمن، ونظري، ولا يستجيب لاحتياجات المعلمين.** وقد تم وضع برنامج وطني لتطوير المعلمين على أساس سنوي. وتطور المراكز الإقليمية للتدريب أثناء الخدمة (المركز الإقليمي للتعليم المستمر) برامجه الإقليمية بالتوازي وفقاً للمبادئ التوجيهية التي تقدمها وزارة التربية المركزية. وتشمل مسؤوليات المفتشين أيضاً تقديم دورتين تدريبيتين سنوياً. علاوة على ذلك، لا تتناسب الدورات التدريبية بشكل كاف مع التباين في مستويات مهارات المعلمين. ولا يرتبط التطوير المهني بالفرص الوظيفية، ولا توجد متابعة تذكر لمراقبة مدى تطبيق أساليب التدريس الحديثة في الفصول الدراسية. ولا يوجد تعليم منظم من النظراء على مستوى المدارس لجمع المعلمين غير المؤهلين مع ذوي الخبرات الأكبر. كما أن إدارة نظام التطوير المهني للمعلمين هي أيضاً إشكالية، حيث لا يوجد سوى قدر ضئيل من الضمانات لجودة البرامج المقدمة. كما انخفض التمويل المخصص للتطوير المهني للمعلمين مع زيادة الاحتياجات، وفي عام 2017، بلغت ميزانية وزارة التربية للتطوير المهني 0.4% من ميزانية التعليم الكلية، بينما كانت 1.6% في عام 2006. ويفتقر المفتشون والمستشارون التربويون في كثير من الأحيان إلى الموارد اللازمة لتلبية احتياجات المدرسين بشكل كاف، كما أن جودة وفائدة ردود الفعل للمعلمين غير معروفة.

15. **وتتعلق مجموعة التحديات الثالثة بالدور المحدود لمديري المدارس الابتدائية والافتقار لثقافة قيادة المدارس وتطويرها بشكل مشترك.** يتم اختيار مديري المدارس الابتدائية على أساس الأقدمية، وعلى عكس قادة المدارس في المرحلتين الإعدادية والثانوية، فهم غير مستعدين لأدوارهم من خلال أي نوع من التطوير المهني على القيادة المدرسية الفعالة. فهم لا يستطيعون الوصول إلى أي موارد مالية، ولا تتاح لهم سوى أدوات الإدارة/ ورفع التقارير الأساسية فقط. ويمكن لمديري المدارس الابتدائية اتخاذ بضعة قرارات لتحسين التدريس والتعليم وليس لديهم حوافز قوية لتحسين جودة المدارس، بما في ذلك تحصيل الطلاب. على الرغم من أنه مطلوب منهم صراحة تقديم التوجيه للمدرسين بشأن المناهج الدراسية والمهام المتعلقة بالتدريس، فإن هذا الدور يترك في كثير من الأحيان للمستشارين التربويين والمفتشين. فليس لديهم أي رأي في اختيار المعلمين أو استبعادهم من مدارسهم، حيث يتم تحديد ذلك بالكامل من قبل وزارة التعليم. ليس لديهم سلطة اتخاذ القرار في مكافأة الأداء القوي. ومع ذلك، يتمتع مديرو المدارس بالاستقلالية التامة في إدارة توزيع الوقت خلال ساعات الدراسة وواجبات ومسؤوليات المعلمين. وعلى عكس المدارس الإعدادية والثانوية، لا تتلقى المدارس الابتدائية ميزانية بسبب وضعها القانوني كمؤسسات عامة غير إدارية. سيشكل إدخال الممارسات المهنية في إدارة المدارس وتزويد قادة المدارس بالمهارات والموارد لتحسين المدارس جزءاً مهماً من إعادة إحياء المدرسة الابتدائية التونسية.

16. **إن الأدوار الحالية للمفتشين والمستشارين التربويين في التعليم الابتدائي لها تأثير محدود على ممارسات المدرسين.** ويقدم حوالي 800 مستشار تربوي تقارير إلى 600 مفتش، وبينما يقومون بزيارات منتظمة للفصول الدراسية ويقدمون ملاحظات للمعلمين بشكل فردي، غالباً لا يكون النهج فعالاً في تعزيز ودعم التفاعل المهني على مستوى المدارس بين المدرسين. والمستشارون التربويون هم معلمون سابقون يتطوعون لهذا المنصب، لكنهم لا يتلقون أي تطوير مهني قبل أو خلال اضطلاعهم بأدوارهم الجديدة. وفقاً للمفتشية العامة التابعة لوزارة التربية، فإن أساليب المراقبة المستخدمة من قبل مفتشي التعليم الابتدائي قد عفا عليها الزمن وتحدث مرتين في السنة على الأكثر، بينما تشير أفضل الممارسات إلى أن المعلمين يحتاجون إلى ملاحظات وتعليقات متكررة إلى جانب فرص الممارسة والتطور. والمفتشون مسؤولون أيضاً عن التطوير المهني، لكن أسلوب تحقيق هذا هو نهج قائم على المحاضرات التقليدية لا يؤدي إلى تغيير في ممارسات المعلمين.

17. **يتمثل التحدي الرابع في افتقار تونس إلى بيانات صحيحة وموثوقة عن تعلم الطلاب في المرحلة الابتدائية.** إذ لا يوجد لدى وزارة التربية حالياً إطار لسياسات التقييم، كما أن نظام السياسات والهياكل والممارسات والأدوات ضعيف. نظراً لعدم وجود تقييم وطني موحد لأداء الطلاب في المدارس الابتدائية، فإن صانعي السياسات والأطراف الفاعلة في مجال التعليم ليس لديهم بيانات قابلة للمقارنة لمساندة المدارس ذات الأداء المتدني، وتحسين الجودة، وتطوير برامج التطوير المهني للمدرسين، وتعزيز المساءلة العامة. وفي ظل





غياب مقياس موحد لتعلم الطلاب، تستند برامج التطوير المهني الوطنية الحالية إلى تقارير المفتشين عن أداء المعلمين. ووفقاً للإدارة العامة للمرحلة الإعدادية فإن ممارسة معلمي المدارس الابتدائية للتقييم داخل الفصول الدراسية ضعيفة أيضاً. لا يتمتع المدرسون بفهم قوي للتصميم الجيد للاختبارات وهم غير ملمين بأساليب الأسئلة التي تعكس الفهم وليس مجرد الحفظ عن ظهر قلب. كما أنهم يفتقرون إلى التدريب على دمج نتائج التقييم داخل الفصل في ممارسات التدريس.

**18. التحدي الخامس يتعلق بميزانية التعليم التونسي غير المتوازنة.** فعلى الرغم من تزايد حصة التعليم في ميزانية الحكومة التونسية، يتم تخصيص موارد أقل للنفقات الرأسمالية اللازمة في البنية التحتية، والتطوير المهني، والابتكار التعليمي. وبالمثل، ظلت ميزانية وزارة التربية للنفقات المتكررة بخلاف المرتبات المخصصة لتغطية تكاليف التدريب والرصد والتقييم ثابتة على مر السنين. تدهورت البيئة المادية لمعظم المدارس الابتدائية في تونس بسبب النقص المطرد في صيانة المدارس والاستثمارات المحدودة في البنية التحتية. ويؤثر هذا سلباً على ظروف التعلم في مرحلة ما قبل التعليم المدرسي وفي التعليم الابتدائي. وفي الوقت الراهن، تعتمد حكومة تونس على موارد خارجية لتمويل كل من تكاليف الاستثمار والتشغيل، ولتحسين الإنصاف والجودة واستدامة الإنفاق في القطاع، قد يكون من الضروري إجراء تعديلات على توزيع الميزانية بشكله الحالي. ولهذا الغرض، ستحتاج وزارة التربية إلى جمع معلومات أفضل عن كيفية إنفاق المال لضمان كفاءة وفعالية الإنفاق على التعليم.

**19. وهناك عدة مبادرات تجري بالتعاون مع شركاء دوليين آخرين.** وفيما يتعلق بالتعليم قبل الابتدائي، دعم البنك الدولي واليونيسف بصورة مشتركة وضع استراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة؛ وسيدعم المشروع المقترح تنفيذ عناصر الاستراتيجية المتعلقة بالوصول إلى مرحلة التعليم قبل المدرسي وجودتها. كما دعم البنك الدولي وضع استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التعليم تعرف باسم المدرسة الرقمية بهدف شامل هو تحسين جودة التعليم وإمكانية توظيف الطلاب، وسيتم تنفيذ عناصر من هذه الاستراتيجية أيضاً خلال المشروع. ويجري تحسين برامج التدريب الأولى للمعلمين وتجربتها حالياً، مع التركيز على بناء مهارات التفكير والتأمل لدى المدرسين. سوف يتم تخريج الدفعة الأولى من نحو 2500 معلم ابتدائي تلقوا تدريباً ضمن هذا البرنامج الجديد في يونيو/حزيران 2019. ويجري تقييم اللغة الفرنسية لجميع المعلمين غير المؤهلين، وسيتم استخدام النتائج لإلحاق المعلمين ببرنامج مكثف لتحسين اللغة. بالنسبة لمستوى التعليم ما قبل المدرسي، قامت اليونيسف، بتمويل من الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع دعم التعليم والحركية والبحث والابتكار<sup>11</sup>، بدعم وزارة التربية في إعداد إطار جديد للمناهج العامة وبدأت تدريب المفتشين للعمل على تطوير منهج جديد للمدارس الابتدائية. ويعمل البنك الدولي واليونيسف أيضاً مع وزارة الشؤون الاجتماعية للحد من التفاوتات الاجتماعية ومنع انتقال الفقر عبر الأجيال من خلال وضع نظام متكامل للحماية الاجتماعية خاص بالأطفال. وسيوفر النظام مخصصات نقدية للأسر التي لديها أطفال تتراوح أعمارهم بين 7 سنوات و17 سنة في المناطق المحرومة لضمان الحصول على خدمات صحية وتعليمية جيدة. وفيما يتعلق بالأعمال المدنية، خصص الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 200 مليون دولار لدعم بناء وتجهيز المدارس، بما في ذلك فصول مرحلة التعليم قبل المدرسي، وبناء مرافق الصرف الصحي للمدارس الابتدائية، والمقاصف المدرسية، وأسوار المدارس. وستدعم الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي أيضاً تشييد مرافق الصرف الصحي والمقاصف المدرسية والملاعب في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية. ووقعت أيضاً على التزام جديد لتقديم 25 مليون يورو للبنية التحتية في التعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي. ويقدم البنك الأفريقي للتنمية، والوكالة الفرنسية للتنمية، والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، الدعم أيضاً، ولكن بشكل رئيسي في مجالات التعليم والتدريب التقني والمهني والتدريب الوظيفي.

**20. ويهدف تصميم المشروع إلى مساندة الحكومة في مواجهة هذه التحديات من خلال توجيه الموارد إلى المجالات الرئيسية التي يمكن أن تحدث تأثيراً جوهرياً في تعلم الطلاب.** وستركز الإجراءات التدخلية للمشروع على توسيع نطاق الحصول على التعليم الجيد في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعزيز المعرفة بالقراءة والكتابة والحساب في الصفوف الأولى، وإدماج المهارات اللازمة في القرن الحادي والعشرين، وتحسين إدارة المدارس والمساءلة<sup>12</sup>، وتقييم الطلاب. واستناداً إلى المبدأ القائل بأن التحسن الحقيقي في جودة التعليم لا يمكن أن يأتي إلا من داخل المدرسة، سيهدف المشروع إلى تمكين قادة المدارس وطواقم التدريس من التعاون لزيادة تحصيل الطلاب وتحسين الأبعاد الأخرى لجودة المدارس. من المتوقع أن ينتج هذا التغيير عن مجموعة من الأنشطة، من بينها تدريب مديري المدارس الابتدائية على مهارات الإدارة والقيادة، وتوفير برامج تطوير مهني فعالة وذات صلة لمعلمي المدارس قبل الابتدائية والمدرسين غير المؤهلين وغير المستعدين، وتقنيات التدريب والتوجيه للمفتشين والمستشارين التربويين. ومن المتوقع أن يؤدي إنشاء نظام تقييم للطلاب قوي وموثوق به بغية تحديد وإصلاح المدارس ذات الأداء المتدني والتلاميذ المعرضين للخطر إلى تحقيق مكاسب على صعيد الكفاءة والفاعلية في الأمد الطويل. سيساعد المشروع أيضاً على تسريع جهود الحكومة الرامية إلى الاستفادة من استخدام الأدوات الرقمية في

<sup>11</sup> مشروع دعم التعليم والحركية والبحث والابتكار مُمول بمبلغ 65 مليون دولار قدمها الاتحاد الأوروبي لحكومة تونس من أجل التعليم. 38 مليون يورو مساندة للميزانية، في حين تضطلع اليونيسف بتنفيذ أنشطة محددة بقيمة 12 مليون يورو في مجال التعليم قبل المدرسي والابتدائي والمهارات الحياتية المطلوبة في القرن الحادي والعشرين.

<sup>12</sup> يتبع هذا النهج إطار عمل التعليم من أجل التنافسية الذي طوره البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية وصدق عليه وزراء التعليم العرب في ديسمبر/كانون الأول 2016.



كافة جوانب النظام التعليمي (من أجل التطوير المهني، والشرح في الفصل، والرصد والتقارير). في الوقت نفسه، سيدعم المشروع أنظمة الإدارة على المستويين المركزي والإقليمي.

21. سيحفز المشروع أيضا التحول التدريجي من تمويل المدخلات إلى التمويل على أساس النتائج. وسيؤدي استخدام نهج التمويل القائم على النتائج إلى زيادة التوجه العام لتحقيق النتائج في استراتيجية الحكومة عن طريق ربط مدفوعات الموارد بتحقيق النتائج. وسيعزز أيضا النظام التعليمي لأنه موجه نحو تغيير السلوكيات الحاسمة وتجاوز الصعوبات التي تعرقل نظام التعليم حالياً، والتغييرات التي بدونها لن يكون للاستثمارات الاستراتيجية في إطار المشروع أثر يذكر. وستكون المؤشرات المرتبطة بالصراف أداة حاسمة لتحويل حوار السياسات صوب النتائج، لاسيما في السنوات الأولى حيث سيتم استخدامها لزيادة استثمارات الحكومة في أنظمة البيانات وإضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة القياس والاستفادة من النتائج لتعزيز صنع السياسات والتخطيط.

### ج. الأهداف الإنمائية المقترحة

الأهداف الإنمائية للمشروع (من وثيقة التقييم المسبق)

يهدف المشروع إلى تحسين أوضاع التعلم في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية الحكومية وتعزيز الحصول على التعليم الحكومي برياض الأطفال في مناطق معينة.

النتائج الرئيسية

22. تتمثل مؤشرات النتائج على مستوى الأهداف الإنمائية للمشروع فيما يلي:

(أ) عدد الأطفال الملتحقين بمرحلة ما قبل المدرسة في المناطق المستهدفة، مصنفة حسب النوع والمدن/الريف

(ب) نسبة مديري المدارس الذين يطبقون ممارسات القيادة المدرسية الجديدة بعد التدريب، مصنفة حسب النوع والمدن/الريف

(ج) النسبة المئوية لمعلمي رياض الأطفال والمدارس الابتدائية العامة المدربين الذين يستخدمون المهارات التي يتم تدريسها في برنامج التطوير المهني الجديد، مصنفة حسب النوع والمدن/الريف

### د. وصف المشروع

23. سيعتمد المشروع هيكل تمويل مع جزء لتمويل مشروع استثماري في المكونين 1 و 2 والمكونات الفرعية 1-3 و 2-3 و 3-3 و جزء من التمويل القائم على النتائج باستخدام المؤشرات المرتبطة بالصراف في المكون الفرعي 4-3.

المكون الأول: تحسين مستوى التعليم قبل المدرسي نوعاً وكماً (التكاليف الكلية المقدرة: 19.6 مليون دولار، البنك الدولي: 19.6 مليون دولار)

24. سيدعم المشروع استراتيجية وزارة التربية الرامية إلى توفير إمكانية الوصول الشامل إلى خدمات جيدة في مرحلة التعليم قبل المدرسي لجميع الأطفال في سن الخامسة لإعدادهم للنجاح في المرحلة الابتدائية وما بعدها. وسيؤثر المشروع على المحددات الرئيسية لتنمية الطفل في مرحلة التعليم قبل المدرسي مع زيادة فرص الوصول إلى رياض الأطفال الحكومية في 31 منطقة فقيرة مختارة. وتتمثل المساهمة المبتكرة للمشروع في استحداث واستخدام آلية لضمان جودة التعليم قبل المدرسي (المؤشر المرتبط بالصراف رقم 1) لقياس مدى التقدم في توفير الخدمات وتنمية الطفل.





### المكون الفرعي 1-1. التطوير المهني لمعلمي مرحلة التعليم قبل المدرسي

25. الهدف من هذا المكون الفرعي هو تمويل تصميم وتقديم برنامج تطوير مهني متقدم لجميع مدرسي التعليم قبل المدرسي الحكومي في تونس على أساس المناهج الوطنية المعتمدة حديثاً في مرحلة رياض الأطفال. وستضطلع المديرية العامة للتعليم الابتدائي، والمديرية العامة للبرامج والتدريب المستمر، والمركز الدولي لتدريب المدربين والابتكار التربوي والمركز الوطني لتكنولوجيا التعليم بالمسؤولية عن تطوير المحتوى وتدريب المدربين الرئيسيين. وسيجري تدريب المعلمين في المديرية العامة للبرامج والتدريب المستمر وفي المدارس الابتدائية. ويشارك معلمو رياض الأطفال في برامج التعلم المباشر والتعلم عن بعد. وسيتم تصميم برنامج التدريب بحيث يراعي الاحتياجات والقدرات التعليمية المختلفة للبنات والبنين، ويساعد المعلمين على تحسين الممارسات داخل الفصول الدراسية بما في ذلك إدارة الدروس المتعلقة بالحساسيات الخاصة بالنوع. وسيضطلع المستشارون التربويون والمفتشون بأجزاء من برنامج التطوير المهني، بحيث يقدمون التوجيهات داخل الفصول. ولضمان استفادة الأطفال في رياض الأطفال غير الحكومية من معلمين مدربين، سيكون هؤلاء المعلمون مؤهلين للمشاركة في أجزاء من برنامج التطوير المهني.

26. سيستفيد جميع المعلمين في مرحلة التعليم قبل المدرسي من التطوير المهني المستمر كل عام أثناء تنفيذ المشروع. وللمرة الأولى في تونس، سيشمل محتوى التطوير المهني أيضاً النتائج التي تحققت من استخدام آلية ضمان جودة مستوى التعليم قبل المدرسي المقدمة في إطار المكون الفرعي 1-4. وسيستفيد التطوير المهني لمعلمي رياض الأطفال من تعزيز قيادة المدرسة الابتدائية في إطار المكون الفرعي 1-2، الذي سيسعى إلى زيادة التعاون والتبادل بين التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي في مجتمع تعليمي مدرسي واحد.

### المكون الفرعي 1-2. توفير المواد التعليمية في مرحلة التعليم قبل المدرسي

27. في حين افتتحت وزارة التربية الكثير من الفصول الدراسية الجديدة في رياض الأطفال في السنوات الأخيرة، فإنها لم تتمكن من توفير مواد تعليمية جيدة. يشكل الافتقار إلى الموارد التعليمية عائقاً خطيراً أمام معلمي رياض الأطفال لدعم العمل الجيد مع الأطفال. ولذلك، فإن الهدف من هذا المكون الفرعي هو ضمان أن الفصول الدراسية الجديدة والحالية تحتوي على المواد التعليمية اللازمة، المرتبطة بالمناهج الجديدة، لاستخدامها في الفصول الدراسية لمرحلة التعليم قبل المدرسي وأن المواد تراعي الاختلاف في الاحتياجات التعليمية والقدرات بين البنات والبنين. وسيقوم المشروع بتطوير و/أو شراء وتوزيع هذه الموارد التربوية وسيتم تدريب المعلمين على استخدامها بفعالية، بناءً على احتياجات الطلاب وقدراتهم المختلفة، في إطار برنامج التطوير المهني على المستوى الوطني. ويمكن تقديم المواد التعليمية وكذلك الدورات التدريبية من أجل التطوير المهني في شكل رقمي. وسوف تستخدم وزارة التربية للمرة الأولى آلية ضمان الجودة في مرحلة التعليم قبل المدرسي المقدمة في إطار المكون الفرعي 1-3 لرصد توفر المواد التعليمية وكيفية استخدام المدرسين للمواد التعليمية في التفاعلات اليومية مع الأطفال في الفصول الدراسية في رياض الأطفال.

### المكون الفرعي 1-3. تطبيق آلية ضمان جودة التعليم قبل المدرسي

28. لا تملك وزارة التربية أي أداة تحت تصرفها لمراقبة جودة خدمات التعليم قبل المدرسي. ولا تستطيع وزارة التربية اتخاذ إجراءات تصحيحية لتحسين خدمات رياض الأطفال بناءً على القياس والأدلة. لذلك، فإن الهدف من هذا المكون الفرعي هو بناء القدرات لقياس الجودة في التعليم قبل المدرسي. سوف يقوم هذا المكون الفرعي بتمويل إعداد أداة لقياس الجودة، وتعديل مقاييس نتائج وجودة التعليم المبكر، والتي تقاس كلاً من جودة بيئة التعليم وتنمية الطفل. وسيتم دمج برامج التدريب المتعلقة بالجودة والنتائج المترتبة على استخدام هذه الأدوات في برنامج التطوير المهني. وسيتم تدريب شبكة من المتخصصين في مرحلة التعليم قبل المدرسي لتطبيق أدوات القياس. وسوف تستمر أدوات القياس التي ستطبق في إطار المشروع لفترة أطول من عمر المشروع. وستستخدم نتائج الجولة الأولى كقاعدة لقياس التحسينات في الجودة الإجمالية لمرحلة التعليم قبل المدرسي والاستفادة من التغييرات في تطوير سياسات وممارسات هذه المرحلة.

29. ستستخدم آلية ضمان جودة التعليم قبل المدرسي كمؤشر مرتبط بالصراف في إطار المكون الفرعي 1-3-4. وستكون هذه مساهمة مهمة للمشروع في تقديم إدارة قائمة على النتائج لدعم استراتيجية وزارة التربية لرصد وتحسين مستوى خدمات التعليم الحكومي قبل المدرسي.



#### المكون الفرعي 1-4. زيادة الفصول الدراسية في رياض الأطفال الحكومية في مناطق مختارة

30. لم يتم بعد التغلب على التحدي المتمثل في توفير سنة واحدة من التعليم قبل المدرسي لجميع الأطفال في سن الخامسة في تونس. وقامت وزارة التربية باختيار قائمة أولية تضم 31 منطقة تعليمية في 12 ولاية (9 ولايات من بين الخمس عشرة ولاية المتأخرة المستهدفة) بناءً على منهجية الاستهداف الخاصة بالتعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية وبعُد المدارس ومؤشرات التنمية الاقتصادية. في هذه المناطق الواحدة والثلاثين، سيدخل 10 آلاف طفل الصف الأول سنوياً دون استكمال سنة واحدة في التعليم قبل المدرسي. يمثل هذا 30.3% من إجمالي عدد الأطفال (33000) الذين لا يستطيعون الحصول على التعليم قبل المدرسي في تونس في عام 2017. ولذلك، فإن الهدف من هذا المكون الفرعي هو بناء ما لا يقل عن 250 فصلاً دراسياً في المناطق التي لا يوجد بها جهات أخرى لتقديم الخدمة.

31. وتم تحديد جميع المدارس الابتدائية الحكومية التي لا توجد فيها رياض أطفال، وستستفيد تلك المدارس التي لا تضم رياض أطفال ويوجد بها ما لا يقل عن 10 أطفال في الصف الأول من بناء فصل للتعليم قبل المدرسي (وما تحتاجه من وحدات للصراف الصحي). وسيتم البناء داخل مباني المدارس الابتدائية الحكومية القائمة. وسيتم استخدام تصميم قياسي لمدارس وزارة التربية بالمواصفات الفنية التي تضمن بيئة تعليمية مناسبة لمجموعة من الأنشطة في مناهج رياض الأطفال. ويسعى بناء فصول دراسية جديدة إلى تحقيق التكامل بين التصميم المعمارية وتقنيات البناء الفعالة. كما سيتم النظر في تركيب الألواح الشمسية لتوليد الكهرباء خلال بناء الفصول الدراسية لمرحلة التعليم قبل المدرسي. وسوف يفيد هذا المكون الفرعي بشكل أساسي المتعلمين الصغار من المناطق الريفية الذين لا يستطيعون حالياً الوصول إلى رياض الأطفال الحكومية أو الخاصة، أو مدارس تحفيظ القرآن. وبحلول نهاية المشروع، من المتوقع أن يتم بناء 250 فصلاً دراسياً جديداً على الأقل لمرحلة ما قبل المدرسة، مما يتيح حصول 5000 طفل آخرين في سن الخامسة على التعليم قبل المدرسي<sup>13</sup>. وسيتم أيضاً تجهيز الفصول الدراسية الجديدة وإعدادها بشكل مناسب. وتجديد المساحات الخارجية وتزويدها بالملاعب.

**المكون الثاني: تحسين ظروف التعلم في المدارس الابتدائية العامة (التكلفة الإجمالية المقدرة: 46.6 مليون دولار، البنك الدولي: 46.6 مليون دولار)**

32. الهدف من هذا المكون هو تحسين مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على التعلم في المدارس الابتدائية، وهي (1) القيادة المدرسية، (2) مهارات ومعارف المعلمين غير المؤهلين والمتعاقدين، (3) جودة الدعم التعليمي للمدرسين، (4) البيئة المدرسية المادية. وستستهدف بعض الإجراءات التدخلية، مثل إعادة تأهيل المدارس الابتدائية، المناطق. وستفيد الإجراءات التدخلية الأخرى جميع المدارس الابتدائية، مثل تعزيز القيادة المدرسية ودعم التطوير المهني للمفتشين والمستشارين التربويين في مرحلة التعليم الابتدائي.

#### المكون الفرعي 1-2: تعزيز القيادة المدرسية

33. يتمثل الهدف من هذا المكون الفرعي في تحسين إدارة المدارس وأدائها من خلال مديري مدارس ابتدائية أفضل إعداداً وأكثر مهنية. وسيوفر هذا المكون الفرعي برنامجاً للتطوير المهني لما لا يقل عن 3000 من مديري المدارس الابتدائية. وسيشارك مديرو المدارس في برنامج تطوير مهني بشأن القيادة والأساليب والأدوات الفعالة لإدارة المدارس الابتدائية والتعاون من أجل تحسين المدارس وإشراك مجتمع المدرسة المحلي. سيستخدم البرنامج أيضاً في زيادة وعي المديرين بشأن قضايا تغيير المناخ (عالمياً وفي تونس على وجه الخصوص) وتدابير التخفيف التي يمكن تنفيذها على مستوى المدرسة بدعم من المعلمين والطلاب والآباء والمجتمعات المحلية الأوسع. من خلال سلسلة متعاقبة، ستشكل شبكة من مديري المدارس المختارين بعناية وذوي الخبرة والأداء المتميز، المجموعة الأساسية من المدربين. وسيتم تدريب مديري المدارس من خلال نماذج التدريب المباشر في المديرية العامة للبرامج والتدريب المستمر. وسيشارك المفتشون أيضاً في أنشطة مختارة من أجل دعم أفضل لتنفيذ ممارسات القيادة الجديدة لمديري المدارس، الذي سيكون لديهم فرصة الحصول على الأدوات الرقمية لاستكمال وحدات التعلم عن بعد والمشاركة في مجتمع الممارسة. وبدعم من الموظفين الرئيسيين في المدرسة، سيشكل مدير المدرسة فريقاً لقيادة المدرسة، الذي سيجري مراجعة ذاتية لأداء المدرسة في المجالات الرئيسية مثل التدريس والتعلم، ومشاركة المجتمع المحلي، والبيئة الطلابية. واستناداً إلى المراجعة الذاتية، سيقوم فريق قيادة المدرسة بوضع خطة لتحسين

<sup>13</sup> ولتحقيق الوصول الشامل، تحتاج وزارة التعليم إلى حوالي 1650 فصلاً دراسياً إضافياً في رياض الأطفال على الصعيد الوطني (بافتراض وجود 20 طفلاً في كل فصل في الحضنة لتصل إلى 33000 طفل). في الولايات المستهدفة البالغ عددها 31 حيث تم التخطيط لتنفيذ أعمال مدنية في فصول ما قبل المدرسة، كان نحو 9500 من أصل 18000 أو ما يقارب 50% من طلاب الصف الأول في عام 2016 غير قادرين على الوصول إلى مرحلة ما قبل التعليم المدرسي. سيمنح الاستثمار في بناء الفصول الدراسية في دور الحضنة 5000 طفل إضافي من الحضور، مع تلبية 50% من الاحتياجات المحددة في المناطق المختارة.



المدرسة تتضمن إجراءات لمعالجة جودة التدريس والتعلم والأبعاد الأخرى للجودة. وسيأهل مديرو المدارس الذين يكملون البرنامج للحصول على منحة مدرسية لتنفيذ أنشطة تحسين المدارس.

## المكون الفرعي 2-2: تحسين مهارات المعلمين

34. يتمثل الهدف من هذا المكون الفرعي في تحسين مهارات المعلمين وإتقانهم للمواد التي تدرس في التعليم الابتدائي. ولضمان أن الفصول الدراسية يقودها مدرسون يتمتعون بحد أدنى من المهارات، سيشارك حوالي 12 ألف مدرس على المستوى الوطني في برنامج تطوير مهني يشمل عناصر متعددة ويراعي الفوارق بين الجنسين ويتضمن دعماً افتراضياً ومباشراً وداخل الفصول الدراسية. وتشترك المديرية العامة للبرامج والتدريب المستمر والمديرية العامة للتعليم الابتدائي في إعداد البرنامج وسيركز على الكفاءات الأساسية للمعلم في اللغتين العربية والفرنسية والرياضيات والعلوم. وسيتم تصميم المناهج الدراسية للتطوير المهني لمعلمي المرحلة الابتدائية وطرق تنفيذها في إطار المشروع. وسيتم استخدام أدوات تشخيصية لتحديد الاحتياجات المختلفة للمدرسين والمدرسات. وبناء على ذلك، سيتم تطوير محتوى التدريب بدعم من المساعدة الفنية، ومساندة المركز الوطني لتكنولوجيا التعليم لتطوير المحتوى الرقمي من خلال عملية تشاورية تشمل جهات نظر وخبرات المعلمين والمعلمات بالإضافة إلى الطلاب. وسيقدم المركز الدولي لتدريب المدرسين والابتكار التربوي للتدريب للمدرسين. وتم تنفيذ الجزء المباشر من برامج التطوير المهني المصممة لتتضمن القدرات المختلفة للمعلمين والمعلمات من قبل مدرسين في المديرية العامة للبرامج والتدريب المستمر. وسيقدم الدعم للمديرية لتغطية التكاليف التشغيلية للتدريب المباشر. وسيتم توفير الأدوات الرقمية، فضلاً عن التدريب على استخدامها، وتُتاح للمعلمين مكتبات الموارد التعليمية الرقمية. وستشمل موارد تعلم المدرسين التي تراعي الفوارق بين الجنسين الوصول الرقمي إلى خطط الدروس عالية الجودة 14 التي سيستخدمها المدرسون والمفتشون خلال زيارات الفصول. وسيجري إعداد أدوات رقمية لإدارة التطوير المهني في إطار المكون الفرعي 3-1 للسماح للمدرسين وموظفي الدعم التعليمي ومديري المدارس بتخطيط وتتبع ورصد الاحتياجات المختلفة للتطور المهني وما تحقق من تقدم.

## المكون الفرعي 3-2: تحسين جودة المساندة التعليمية للمعلمين

35. الهدف من هذا المكون الفرعي هو تحويل النموذج الحالي للدعم التعليمي من السيطرة إلى نموذج للتدريب والتوجيه. سوف تتعلم فرق من المفتشين والمستشارين التربويين اتباع نهج جديدة وأساليب فعالة لتقديم دعم أفضل للمدرسين في الفصل الدراسي وتحسين جودة ونوعية الملاحظات التي يتلقاها المعلمون. من المتوقع أن يزيد هذا النموذج الجديد للتدريب المدعوم بالمساعدة الفنية من التعاون ومن تبني ممارسات التدريس المبتكرة والفعالة داخل المدرسة. من المتوقع أن ينظم المفتشون والمستشارون التربويون ومديرو المدارس المجهزين بمهارات القيادة الجديدة دورات منتظمة للتأمل والتفكير مع المدرسين داخل مدارسهم ومع مدارس ابتدائية أخرى في مناطق مجاورة. إن هذه الممارسة التعاونية المتمثلة في "دراسة الدرس" تستهدف مجالاً محدداً للتنمية في تعلم الطلاب، وباستخدام الأدلة الحالية، يمكن لهيئة التدريس تخطيط وتدريس ومراقبة سلسلة من الدروس بشكل تعاوني. ستساعد المناقشة والتفكير ومدخلات الخبراء المعلمين على تتبع إجراءاتهم التدخلية وتحسينها. وستقوم وزارة التربية بإدخال معدات رقمية يمكن استخدامها للتعلم عن بعد، ولتسجيل الدروس التي يمكن للمعلمين والمفتشين تحليلها معاً.

## المكون الفرعي 4-2: تعزيز بيئات الفصول الدراسية التي تركز على القراءة والكتابة

36. يتمثل الهدف من هذا المكون الفرعي في تحسين مهارات الطلبة في القراءة والكتابة من خلال أنشطة القراءة المنتظمة في المدرسة والبيت. ولضمان تفاعل الطلاب بشكل أكبر مع الكتب وقضاء المزيد من الوقت في القراءة وإظهار مواقف أكثر إيجابية تجاه القراءة والوصول إلى مستويات أعلى في القراءة، سيتم تجهيز فصول ابتدائية معينة بمكتبات مصممة تصميماً جيداً. ستوفر هذه المكتبات للطلاب إمكانية الوصول إلى مواد القراءة عالية الجودة التي يرغبون في قراءتها ويمكنهم قراءتها بنجاح. سوف تعمل المكتبات على استكمال التعليم الذي يقوده المعلم لمهارات القراءة والكتابة. ستأخذ آراء الطلاب في الاعتبار عند اختيار الكتب. كما سيتم تجهيز بعض الفصول الابتدائية بالكتب الرقمية على أساس تجريبي.

## المكون الفرعي 5-2: تحسين البيئة المادية للمدارس الابتدائية الحكومية

37. يتمثل الهدف من هذا المكون الفرعي في تطوير مرافق المدارس الابتدائية لتحسين تجربة التدريس والتعلم لهيئة التدريس والطلاب. ولم تستثمر وزارة التربية سوى القليل لتحسين مرافق المدارس الابتدائية على مر السنين. وفيما يتعلق بالدراسة الاستقصائية

14 إيما دوران، ومارك كرافيتس، وشادي موجباس، ومني مرشد، وستيفن هول، وديريك شومتسر. العوامل المحركة لاداء الطلاب: أفكار من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مكنيزي وشركاه. تقرير أكتوبر/تشرين الأول 2017.



السنية للاحتياجات التي يقوم بها مديرو المدارس، أفادت وزارة التربية بأن 600 مدرسة ابتدائية لم يكن بإمكانها الحصول على المياه النظيفة. وسيؤمّل هذا المكون الفرعي أعمال الإصلاح الصغيرة و/أو تجديد المدارس الإبتدائية المستهدفة لضمان تلبية الحد الأدنى من المعايير مثل الحصول على المياه والكهرباء والاتصال بالإنترنت وأثاث الفصول الدراسية والمساحات الخارجية. كما سيتم النظر في تركيب الألواح الشمسية لتوليد الكهرباء على أساس كل حالة. وسيتم تقييم أعمال إعادة التأهيل بالتزامن مع بناء الفصول الدراسية لمرحلة رياض الأطفال بحيث يتم إعداد عقد واحد للعمل في كل مدرسة ابتدائية مستهدفة. سيكون الحد الأقصى لتكلفة إعادة تأهيل المدارس الإبتدائية حوالي 30 ألف دولار لكل مدرسة لضبط النفقات. وسيساعد المشروع وزارة التربية على تحسين أعمال الصيانة للمدارس الإبتدائية بالإضافة إلى الزيادة التدريجية في الحصة المخصصة في الميزانية لإعادة تأهيل المرافق المدرسية.

**المكون 3: تعزيز ممارسات الإدارة في قطاع التعليم (التكاليف الإجمالية المقدرة: 63.5 مليون دولار، البنك الدولي: 33.5 مليون دولار)**

38. أهداف هذا المكون هي: (1) إعداد وتعزيز الأدوات والممارسات الإدارية المستخدمة في وزارة التربية المركزية والمكاتب الإقليمية لتحسين ظروف التعلم في المرحلة الإبتدائية؛ (2) دعم إدارة المشاريع و (3) تعزيز الإدارة القائمة على النتائج في وزارة التربية باستخدام المؤشرات المرتبطة بالصرف.

#### المكون الفرعي 3-1: إدارة التطوير المهني للمعلم

39. يتمثل الهدف من هذا المكون الفرعي في تحسين فاعلية نظام التطوير المهني للمعلمين. سيقوم هذا المكون الفرعي بتصميم وتنفيذ أداة رقمية لتحسين إدارة وتتبع مسارات التطوير المهني لكل معلم. بالنظر إلى أن المدرسين لديهم احتياجات مختلفة للتطوير المهني ونقاط انطلاق مختلفة، فإن النظام سيسمح لهم بإعداد خطة إنمائية على أساس احتياجاتهم الحالية بالتشاور مع متفقيهم ومستشاريهم التربويين. سيكون التطوير المهني بجميع أنواعه (الافتراضي، المباشر، وعلى مستوى المدرسة) متاحاً. وسيكون النظام متاحاً أيضاً لمديري المدارس وغيرهم من المستخدمين النهائيين من أجل أغراض المتابعة والرصد.

#### المكون الفرعي 3-2: تنفيذ واستخدام تقييمات التعلم لتحسين أساليب التدريس

40. الهدف من هذا المكون الفرعي هو توفير بيانات موثوقة عن تعلم الطلاب يمكن أن تستنير بها التغييرات في الممارسات التعليمية. وسيدعم هذا المكون الفرعي تطوير وتنفيذ تقييمات التعلم والاستفادة الفعالة منها في المدارس الإبتدائية. وتم تقديم المساعدة الفنية خلال إعداد المشروع لتحديد الخطوات الحاسمة اللازمة لتنفيذ نظام تقييم الطلاب. وأكدت وزارة التربية دعمها لرصد التقدم بشكل عام واستهداف الإجراءات التدخلية للمدارس منخفضة الأداء. وسيتم أيضاً تعديل وتنفيذ تقييمات القراءة والرياضيات في مرحلة مبكرة من التعليم في عينة من الصفين الثاني والثالث. وستستخدم نتائج التقييمات لتحديد مجالات الإجراءات التدخلية والمساندة.

41. ثانياً، سيتم تصميم وتنفيذ تقييم وطني أوسع يستند إلى المناهج على عينة ممثلة لتونس بالكامل من تلاميذ المدارس الإبتدائية. وسيتم نشر نتائج هذا التقييم وإبلاغها لمفوضي التعليم الإقليميين لتمكينهم من تخطيط وتنفيذ الإجراءات التدخلية المناسبة استناداً إلى نتائج تقييم التعلم. سيكون المركز الدولي لتدريب المدربين والابتكار التربوي مسؤولاً عن تنفيذ هذه المهمة بالتعاون الوثيق مع المديرية العامة للتعليم الإبتدائي والإدارات المعنية الأخرى. وستتطلب كل من تقييمات القراءة والتقييم الوطني للتعلم مساعدة فنية وبناء قدرات العاملين المعنيين.

#### المكون الفرعي 3-3: مساندة إدارة ومتابعة المشروع.

42. سيغطي هذا المكون الفرعي إدارة المشروع بما في ذلك المراجعة الخارجية ورصد وتقييم مدى التقدم في تنفيذ المشروع والنتائج.

43. ستكون وحدة إدارة الأهداف مسؤولة عن تنسيق أنشطة المشروع وتقديم تقارير عن مدى التقدم. وسيتم تصنيف البيانات حسب المنطقة والولاية والنوع عندما يتعلق الأمر بتتبع أثر البرنامج على المجموعات المختلفة في المناطق المختلفة عن الركب. سيتم إنشاء آلية لمعالجة المظالم في وحدة إدارة الأهداف ومكاتب لاستقبال الشكاوى في كل المناطق المشاركة في الأعمال المدنية والمندوبيات الجهوية للتربية المشاركة في برامج التطوير المهني. سيتم رفع تقارير فصلية من المناطق إلى وحدة إدارة الأهداف.



44. بالإضافة إلى ذلك، ستتضمن مساندة مباشرة لمديري الميزانية ومراقبي الحسابات في وزارة التربية ونظرائهم في وزارة المالية<sup>15</sup> لضمان التنفيذ السلس لبرامج المصروفات المؤهلة للتمويل والحيولة دون التأخير في عمليات التنفيذ.

45. كما أن تعزيز جودة وتكرار التواصل بشأن هذه الإجراءات التدخلية داخل وزارة التربية وخارجها سيكون أمراً حاسماً في تحفيز تغيير السلوك. ويعد التواصل الفعال من المركز إلى المناطق والمدارس ومع الجمهور الأوسع عاملاً أساسياً لتحقيق الأهداف المحددة للمشروع. وسيتم إدراج أنشطة دعم محددة لتحسين التواصل حول الأنشطة الجارية والمزمعة تحت هذا المكون الفرعي.

#### المكون الفرعي 3-4: مساندة الإدارة على أساس النتائج

46. الهدف من هذا المكون الفرعي هو مساندة الإدارة على أساس النتائج، بغية زيادة مساءلة ومسؤولية وزارة التربية عن تحقيق النتائج الرئيسية للمشروع. لتحقيق النتائج المحددة في إطار المؤشرات المرتبطة بالصرف (انظر الجدول 1 ملخص المؤشرات المرتبطة بالصرف)، ستستخدم وزارة التربية برامج المصروفات المؤهلة المحددة في ميزانيتها وموارد عائدات القروض لتمويل تنفيذ أنشطة المشروع في إطار المكونات 1 و 2 و المكونات 1-3 و 2-3 و 3-3.

47. تم اختيار برامج المصروفات المؤهلة من بين البنود الواردة في ميزانية وزارة التربية التي تتكون من بنود تكلفة غير قابلة للشراء. ومن المتوقع أن تخصص وزارة التربية 60 مليون دولار لبرامج المصروفات المؤهلة خلال السنوات الخمس المقبلة. وتتضمن برامج المصروفات المؤهلة الإرشادية ما يلي:

- تحويل إلى المديرية العامة للبرامج والتدريب المستمر وعددها 26 المسؤولة عن أنشطة التطوير المهني لمعلمي رياض الأطفال والمدارس الابتدائية ومديري المدارس والمفتشين والمستشارين التربويين.
- تحويل إلى المندوبيات الجهوية للتربية وعددها 26 المسؤولة عن صيانة رياض الأطفال والمدارس الابتدائية.
- تحويل إلى المركز الدولي لتدريب المدربين والابتكار التربوي المسؤول عن تدريب المدربين في أنشطة التطوير المهني ووضع برامج التطوير المهني.
- تحويل إلى المركز الوطني لتكنولوجيا التعليم المسؤول عن إعداد الأدوات والمحتوى الرقمي للتعلم عن بعد المستخدم في برامج التطوير المهني.

#### الجدول 1: ملخص المؤشرات المرتبطة بالصرف

المكون 3.4: التمويل القائم على النتائج من أجل تعزيز أسس التعليم	
المؤشر 1 المرتبط بالصرف	الآلية المعتمدة والمستخدمة لضمان جودة التعليم في رياض الأطفال الحكومية
المؤشر 2 المرتبط بالصرف	تتلقى المدارس الابتدائية الحكومية الأموال وتديرها لتحسين الجودة
المؤشر 3 المرتبط بالصرف	تحسين برامج التطوير المهني للمعلمين
المؤشر 4 المرتبط بالصرف	تعزيز نظم البيانات لأنشطة التطوير المهني
المؤشر 5 المرتبط بالصرف	تعزيز قياس نتائج التعلم واستخدامها في وضع السياسات
المؤشر 6 المرتبط بالصرف	يتم إعطاء الأولوية لبرامج الاستثمار الرئيسية في قطاع التعليم

هـ. التنفيذ

<sup>15</sup> تقدم وزارة المالية أنشطة المساعدة الفنية للوزارات المختصة لضمان التخطيط السليم وإعداد الميزانية والمساءلة تحت مظلة نهج برامج إعداد الميزانيات.



## الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

48. ستتولى وزارة التربية تنفيذ المشروع. ستشرف وحدة إدارة الأهداف بوزارة التربية على إدارة المشروع ككل وبهذه الصفة، سيقوم البرنامج بتحديث ومراقبة خطط المشتريات ووضع تقارير الإدارة ذات الصلة بالتعاون مع الوحدات المسؤولة عن تنفيذ أنشطة المشروع. ستتولى هذه الوحدة أيضا الاتصال بالبنك الدولي وستكون مسؤولة عن رفع التقارير للبنك كما هو مبين في الاتفاقات القانونية للمشروع.

49. سيكون مدير وحدة إدارة الأهداف المنسق الفعلي للمشروع. ستتولى لجنة توجيه المشروع توفير التوجيه الاستراتيجي العام للمشروع. يمثل الدور الرئيسي للجنة توجيه المشروع في توفير التوجيه للمشروع، والموافقة على برامج العمل السنوية والميزانيات، والتنسيق مع الإجراءات التدخلية الأخرى لقطاع التعليم.

50. وسيكون تنفيذ جميع الأعمال المدنية مسؤولية مشتركة للمديرية العامة للأعمال المدنية، والمديرية العامة للدراسات والتخطيط وأنظمة المعلومات، والمديرية العامة للتعليم الابتدائي، والمندوبيات الجهوية للتربية. وستتولى وحدة إدارة الأهداف التخطيط الشامل ومشتريات الأعمال المدنية بينما تتولى المندوبيات الجهوية مسؤولة إجراء الدراسات. وستتولى المندوبيات الجهوية توظيف المهندسين والمعماريين المحليين لإعداد المواصفات الفنية للأعمال المدنية.

51. وسيكون تنفيذ أنشطة التطوير المهني للمعلمين ومديري المدارس والمستشارين التربويين والمفتشين مسؤولية مشتركة لكل من المركز الدولي لتدريب المدربين والابتكار التربوي، والمديرية العامة للتعليم الابتدائي، والمديرية العامة للبرامج والتدريب المستمر. ومن المتوقع أن تتم التحويلات المالية من حساب المشروع في وزارة التربية إلى المديرية العامة للبرامج والتدريب المستمر، والمركز الدولي لتدريب المدربين والابتكار التربوي لتمويل الأنشطة الخاصة بالمشروع.<sup>16</sup> من أجل إعداد المناهج الدراسية وبرامج التطوير المهني للمعلمين ومديري المدارس والمفتشين والمستشارين التربويين، ويستعين المشروع بالخبرات العالمية و/أو الإقليمية لتقديم المساعدة الفنية. وإذا أمكن ذلك، ستقوم وزارة التربية بالدخول في شراكة مع الجامعات الوطنية والدولية لدعم تطوير برامج التدريب القائمة على الأدلة. وستبدأ برامج التطوير المهني عادة بتدريب المدربين على يد الخبراء، ومن ثم سيقوم المدربون بتدريب المعلمين ومديري المدارس والمفتشين والمستشارين التربويين في المديرية العامة للبرامج والتدريب المستمر. وخلال الزيارات المدرسية العادية، سيقوم المفتشون بتقييم مدى استخدام المعلمين الذين تم تدريبهم لمهاراتهم الجديدة في الفصول. وسيعمل المفتشون والمستشارون التربويون ومديرو المدارس معًا لتحديد نقاط القوة والضعف في استخدام مهارات المعلم الجديدة، وسيتم إبلاغ ذلك إلى الإدارة العامة للبرامج والتدريب المستمر والمدربين الذين سيتخذون بدورهم إجراءات تصحيحية في تصميم البرنامج حسب الحاجة. وسيشرف المركز الدولي لتدريب المدربين والابتكار التربوي على وضع تقييم الطلاب الوطني. وسيتولى المركز الوطني لتكنولوجيا التعليم المسؤولة عن إنشاء منصة التدريب عبر الإنترنت لإنتاج المحتوى الرقمي وإدارة الأدوات الرقمية من أجل التطوير المهني. وسيحدد المركز حاجته إلى المساعدة الفنية لضمان دمج الابتكارات في تكنولوجيا التعليم لإعداد محتوى إلكتروني سهل الاستخدام ويسهل الوصول إليه من أجل العاملين الميدانيين. وستنشئ وزارة التربية لجنة للتنسيق الفني للأنشطة المتعلقة بالتطوير المهني والتقييمات الوطنية قبل طرح المشروع.

52. ويرد في دليل عمليات المشروع المسؤوليات المفصلة وترتيبات التنفيذ وخطط العمل لكل مكون فرعي.

### هـ. موقع المشروع وأبرز الخصائص المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إن كانت معروفة)

سيتم تنفيذ الإجراءات التدخلية للمشروع من أجل بناء الفصول لرياض الأطفال وأعمال إعادة التأهيل الصغيرة في المدارس الابتدائية في 31 منطقة تعليمية في ولاية منها تسع ولايات متخلفة. وسيتم تنفيذ هذه الإجراءات التدخلية في الأعمال المدنية بالمناطق الريفية وشبه الريفية، ودائما في مواقع المدارس الابتدائية وستتم أنشطة المشروع الأخرى المتعلقة بالتعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي على المستوى الوطني.

### ج. خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل

أنطوان ف. ليما، أخصائي الحماية الاجتماعية

<sup>16</sup> المركز الدولي لتدريب المدربين والابتكار التربوي، والمديرية العامة للبرامج والتدريب المستمر كيانات عامة تتمتع باستقلالية مالية إلى جانب ميزانيتها من وزارة التعليم (المنشآت العامة ذات الطابع غير الإداري).





محمد عدنان بيزاوياء، أخصائي الحماية البيئية

السياسات الوقائية التي قد يتم تفعيلها

التفسير (اختياري)	هل تم تفعيلها؟	السياسات الوقائية
<p>سيقوم المشروع ببناء وتجهيز فصول دراسية لمرحلة رياض الأطفال في المدارس الابتدائية القائمة في 31 منطقة تعليمية مختارة وإعادة تأهيل وترميم نفس المدارس الابتدائية المستهدفة لضمان وفائها بالحد الأدنى من المعايير مثل الحصول على المياه والكهرباء والاتصال بالإنترنت والمباني وأثاث حجرات الدراسة والمساحات الخارجية. وسيتم تقييم أعمال إعادة التأهيل بالتزامن مع بناء فصول دراسية في رياض الأطفال. وسيضمن المشروع أعمالاً مدنية صغيرة تنطوي على إمكانية إحداث تأثيرات بيئية في موقع محدد.</p> <p>جميع المكونات الفرعية الأخرى للمشروع تهتم بالدرجة الأولى بالتدريب والحصول على المواد التعليمية والتربوية والتطوير المؤسسي والمساعدة الفنية وبناء القدرات.</p>		
<p>وقد تم إعداد إطار للإدارة البيئية والاجتماعية لأن الأنشطة الدقيقة والمحددة التي سيتم تمويلها من أجل الأعمال المدنية غير معروفة. سيكون إطار الإدارة البيئية والاجتماعية جزءاً من دليل عمليات المشروع الذي يتضمن أيضاً تفاصيل حول إدارة المشروع ومراقبته. ويرد في هذا الإطار قائمة سلبية بالمشاريع المستبعدة من الدعم. وسيتم استبعاد الأنشطة ذات التأثيرات الرئيسية أو التي لا يمكن إصلاحها على البيئة/صحة وسلامة الطلاب والسكان. وجرت مشاورات وعُقدت مناقشات بشأن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية مع مختلف الجهات المعنية (التي تضم ممثلين عن المؤسسات الوطنية والإقليمية والمحلية الرئيسية والمنظمات غير الحكومية) خلال ورشة عمل وطنية عُقدت في تونس في 19 فبراير/شباط 2018). تم نشر النسخة النهائية من هذا الإطار داخل تونس على موقع وزارة التربية في 15 مارس/أذار 2018 وعلى الموقع الخارجي للبنك الدولي في 16 مارس/أذار 2018.</p>	نعم	التقييم البيئي (OP/BP 4.01)
<p>لن يقوم المشروع بتمويل المشاريع الفرعية التي تؤثر على الموائل المهمة أو المناطق المحمية.</p>	لا	الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)
<p>لن يقوم المشروع بتمويل المشاريع الفرعية التي تؤثر على مناطق الغابات ومواردها.</p>	لا	الغابات (OP/BP 4.36)
<p>لن يدعم المشروع استخدام المبيدات أو المنتجات الأخرى ذات الصلة أو يشارك في الاستثمار فيها.</p>	لا	مكافحة الآفات (OP 4.09)
<p>لن تتأثر الموارد المادية والحضارية، إذا كانت ضمن مناطق المشروع. سيتم تنفيذ جميع الأعمال المدنية الصغيرة داخل المدارس.</p>	لا	الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11)



لا توجد شعوب أصلية في تونس.	لا	الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)
المكونات الفرعية للمشروع 1-1. الأعمال المدنية للفصول الدراسية لمرحلة التعليم قبل المدرسي والمكون الفرعي 2-5 تحسين البيئة المدرسية المادية، قد تستتبع الاستحواذ على أراض. في تونس ما بعد الثورة، أصبحت سندات ملكية الأراضي (العامة والخاصة) ، التي أصدرتها الحكومات السابقة موضع نزاع متزايد. وقد يتطلب المشروع الاستحواذ على أراض. ولم يتم بعد تحديد جميع مواقع المشاريع الفردية، وكذلك الموقع المحدد، والدراسات التقنية التفصيلية والأعمال المدنية التي يتعين الاضطلاع بها، وحالة صكوك ملكية الأراضي للمرافق المدرسية. وأعد المشروع إطارا لسياسات إعادة التوطين لمعالجة قضايا محتملة للاستحواذ على أراض. وجرت مشاورات وعُقدت مناقشات بشأن إطار سياسات إعادة التوطين مع مختلف الجهات المعنية (التي تضم ممثلين عن المؤسسات الوطنية والإقليمية والمحلية الرئيسية والمنظمات غير الحكومية) خلال ورشة عمل وطنية عُقدت في تونس في 19 فبراير/شباط 2018). تم نشر النسخة النهائية لهذا الإطار داخل تونس على موقع وزارة التربية في 15 مارس/آذار 2018 وعلى الموقع الخارجي للبنك الدولي في 16 مارس/آذار 2018	نعم	إعادة التوطين القسري (OP/BP 4.12)
لن يقوم المشروع ببناء أي سدود ولن يعتمد عليها.	لا	سلامة السدود (OP/BP 4.37)
لن يؤثر المشروع على أي مجاري مائية دولية.	لا	المشروعات المقامة على المجاري المائية الدولية (OP/BP 7.50)
لا يقع المشروع في منطقة متنازع عليها.	لا	مشروعات مقامة في مناطق متنازع عليها (OP/BP 7.60)

#### قضايا السياسات الوقائية الأساسية وإدارتها

##### أ. موجز لقضايا السياسات والإجراءات الوقائية الأساسية

1. اشرح أي قضايا أو آثار مصاحبة للمشروع المقترح تتعلق بالسياسات والإجراءات الوقائية. ثم حدّد وشرح أي آثار محتملة كبيرة واسعة النطاق و/أو لا يمكن إزالتها ناتجة عن المشروع:  
يصنف هذا المشروع ضمن الفئة (ب) نظرًا لأن استثماراته ستكون محدودة ولا رجعة فيها ويمكن التحكم فيها وإدارتها بسهولة. وأعدت وزارة التربية مشروع إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسات إعادة التوطين وتم تقديمه إلى مختلف الجهات المعنية خلال ورشة عمل وطنية عُقدت في تونس في 19 فبراير/شباط 2018. اقترح الإطار تدابير التخفيف الأساسية وتوجيهات لتنفيذ المشروع. وتم نشر الإطارين داخل تونس في 15 مارس/آذار 2018 على موقع وزارة التربية والموقع الخارجي للبنك الدولي في 16 مارس/آذار 2018.

ستتبع أنشطة المشروع عملية المسح البيئي من خلال موجز الحقائق التشخيصية البيئية والاجتماعية لتحديد التأثيرات السلبية المحتملة للمشروعات الفرعية على البشر والبيئة البيوفيزيائية. واستنادا إلى موجز الحقائق التشخيصية ستكون هناك حاجة ل خطة إدارة بيئية واجتماعية أو موجز للمعلومات البيئية والاجتماعية لتحديد المخاطر المتوقعة. وسيتم تضمين تدابير التخفيف المقترحة في وثائق الشروط والمواصفات للمشغلين، وإعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع ومراجعتها والموافقة عليها ونشرها داخل تونس قبل البدء في أي أعمال مدنية. وبالمثل، إذا لزم الأمر، سيتم إعداد خطط عمل لإعادة التوطين. وتم تعيين مسؤول اتصال للتنسيق البيئي والاجتماعي في وزارة التربية للمتابعة، وضمان الامتثال بتنفيذ تدابير التخفيف في إطار الإدارة



البيئية والاجتماعية وإطار سياسات إعادة التوطين.

2. اشرح أي آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأمد ناتجة عن الأنشطة المتوقعة في المستقبل في منطقة المشروع: لم يحدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أي تأثيرات محتملة مباشرة و/أو طويلة الأجل.

3. اشرح أي بدائل للمشروع (إذا كانت ذات صلة) تمت دراستها للمساعدة في تجنب الآثار السلبية أو الحد منها. غير ذات صلة.

4. اشرح التدابير التي قام بها البلد المقترض لمعالجة قضايا السياسات الوقائية. قَدِّم تقييماً لقدرات البلد المقترض لتخطيط وتنفيذ التدابير الوارد عرضها. سيتم تعيين مسؤول اتصال للتنسيق البيئي والاجتماعي على المستوى المركزي للمشروع، وذلك لتطبيق قائمة الفحص ومتابعة إجراءات التخفيف في التقييمات البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع والإبلاغ عنها. وسيتلقى مساندة في هذه المهمة من قبل مسؤولي الاتصال للتنسيق البيئي والاجتماعي على المستوى الجهوي.

5. حدّد الأطراف الأساسية المعنية، ثم اشرح الآليات الخاصة بالتشاور والإفصاح بشأن السياسات الوقائية، مع التركيز على السكان المحتمل تضررهم من المشروع. الجهات المعنية الرئيسية في المشروع هي وزارة التربية وإدارتها الجهوية على مستوى الولايات (المندوبيات الجهوية للتربية)، ووزارة البيئة والشؤون المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

طُرِح إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسات إعادة التوطين للنقاش العام في تونس يوم 19 فبراير/شباط 2018. وأتاح الإطاران تحديد الآثار الاجتماعية والبيئية المحتملة. ويحدد الإطاران التأثيرات السلبية الرئيسية وتدابير التخفيف الخاصة بكل منهما ويقدمان سبل التوجيه للتنفيذ. وتم نشر النسخة النهائية للإطارين داخل تونس على موقع وزارة التربية في 15 مارس/آذار 2018 وعلى الموقع الخارجي للبنك الدولي في 16 مارس/آذار 2018.

#### التقييم البيئي/المراجعة البيئية/خطة الإدارة البيئية/وغيرها

تاريخ تلقي البنك للوثيقة	تاريخ تقديم الوثيقة لنشرها	بالنسبة للمشاريع من الفئة أ، تاريخ توزيع الموجز الوافي للتقييم البيئي على المديرين التنفيذيين
22 فبراير/شباط 2018	16 مارس/آذار 2018	

#### نشر المعلومات داخل البلد

#### خطة العمل/الإطار/عملية وضع السياسات بشأن إعادة التوطين

تاريخ تلقي البنك للوثيقة	تاريخ تقديم الوثيقة للنشر
22 فبراير/شباط 2018	16 مارس/آذار 2018



نشر المعلومات "داخل تونس"

تونس

15 مارس/أذار 2018

ملاحظات

منشورة على موقع وزارة التربية

ج. مؤشرات رصد مدى الالتزام على المستوى المؤسسي (يتم استيفاؤه عندما يقوم الاجتماع الذي يتخذ القرارات بشأن المشروع بوضع الشكل النهائي لموجز بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة)

منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.01 OP/BP/GP - التقييم البيئي

هل يتطلب هذا المشروع إعداد تقرير تقييم بيئي منفصل (بما في ذلك خطة الإدارة البيئية)؟

نعم

إذا كانت الإجابة نعم، هل قامت وحدة الإدارة البيئية الجهوية أو مدير قطاع الممارسات باستعراض تقرير التقييم البيئي واعتماده؟

نعم

هل تم دمج التكاليف والمسؤوليات الخاصة بخطة الإدارة البيئية في الاعتماد/القرض؟

نعم

منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12) - إعادة التوطين القسري

هل أعد المشروع خطة/خطة مختصرة/إطار سياسات/إطار عمليات لإعادة التوطين (حسب الاقتضاء)؟

نعم

إذا كانت الإجابة نعم، هل قامت الوحدة الجهوية المعنية بالإجراءات الوقائية أو مدير قطاع الممارسات باستعراض هذه الخطة؟

نعم

سياسة البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات

هل تم إرسال المستندات ذات الصلة بالسياسات الوقائية إلى البنك للإفصاح عنها؟

نعم

هل تم نشر المستندات ذات الصلة داخل تونس للجمهور العام بشكل ولغة مفهومان ويسهل على الفئات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية الوصول إليها؟

نعم



### جميع سياسات الإجراءات الوقائية

- هل تم إعداد جدول زمني وميزانية على نحو ملائم وتحديد مسؤوليات مؤسسية واضحة لتنفيذ التدابير ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟  
نعم  
هل تم إدراج التكاليف المتصلة بتدابير السياسات الوقائية في تكلفة المشروع؟  
نعم  
هل يشمل نظام المتابعة والتقييم الخاص بالمشروع رصد الآثار والتدابير الوقائية ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟  
نعم  
هل تم الاتفاق مع البلد المقترض على ترتيبات ملائمة للتنفيذ، وهل يتضح ذلك بشكل ملائم في الوثائق القانونية للمشروع؟  
نعم

### للاتصال

#### البنك الدولي

مايكل درابل  
أخصائي تعليم أول

سميرة حلبي  
أخصائي تعليم أول

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة  
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

#### الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ

وزارة التربية  
بوزيد نصيري  
مدير التخطيط

Bouzid.nsiri@minedu.edunet.tn



## للمزيد من المعلومات

البنك الدولي  
1818 H Street, NW  
Washington, D.C. 20433  
هاتف: (202) 473-1000  
موقع الويب: <http://www.worldbank.org/projects>

## الموافقة

رئيس فريق العمل:	مايكل درايل سميرة حلبي
------------------	---------------------------

## اعتمدها:

مستشار الإجراءات الوقائية:	هاليل دوندار	22 مارس/أذار 2018
مدير بقطاع الممارسات:	توني فير هيجين	22 مارس/أذار 2018
مدير المكتب:		